الفساد الاداري والمالي والاصلاح العلمي في العراق الجديد

عبد الله الخطيب

الفساد الاداري والمالي طريقان للهجوم على الحكومة الشرعية واضعافها، لذلك لا يمكن فصل الفساد الاداري عن الفساد المالي، لان الاول هو (الاساس) الذي يعتمده الفساد الثاني. الفساد الاداري، اساسه سلوكيات منحرفة لا اخلاقية يمارسها بعض الموظفين الحكوميين مستغلين "لين" المسؤولين، داخل الجهاز الاداري باساليب لا يمكن "حصرها" وتبويبها لكثرتها، من ناحية العدد والاساليب، وان هؤلاء ينقسمون الى قسمين رئيسين القسم الاول هم "بقايا" العصر الدكتاتوري المقبور واما القسم الثاني "غير المعروف ولا المشخص "فهم الاشد خطراً" من القسم الاول، يتجسد هذا القسم في عناصر منحلة، مريضة نفسيا، تمكنت من الولوج داخل الجهاز الاداري بشتى الطرق "اللاقانونية" واللاشرعية.

القسم الاول يمكن تشخيصه والقضاء عليه بالتطهير و"الاجتذاذ" اما القسم الثاني، فهو في "الظاهر". مواطن غيور. وطني وربما كان معارضا في وقت ما "للدكتاتورية" وعنده شهداء ومهجرون.. الخ، فامر تشخيص "خيانة!" هؤلاء من "اصعب الامور" وقد استغل هذا القسم "ضعف المراقبة الحكومية" في اجهزة الدولة والسلوك "المتسامح" الذي يعتمده مسؤولو الدولة الكبار، واول شيء خطر يحمله هذا المنحرف "ما يخزنه من احلام في لا وعيه" الثراء المفاجئ والوصول الى اعلى المناصب بالطرق "المحرمة" وذلك لفقدانه "الحس الاجتماعي" وانطوائه على ذات مريضة غير سليمة، او انه من "المتآمرين" سياسيا وفكريا ضد سياسة وافكار الحكومة الشرعية، فيبتدع مختلف اساليب الفساد الاداري والمالي مستغلا "الامانة والنزاهة والشفافية والنزعة الديمقراطية التي يعتمدها رجال الحكم، ويأتي الخطر من دبيب ذلك السلوك المخرب المنحرف في "المفاصل" الادارية من دون علمها فيصيبها الشلل وهذا اخطر انواع الفساد، لانه يؤدي الى عدم وجود الامانة والاستقامة لدى القادة السياسيين وكبار الموظفين، وهنا: "يتجرأ" صغار الموظفين على سلوك درب الفساد والرشوة المشينة واستغلال المواطنين وسلب الثقة منهم بحكومتهم الشرعية وهذه "اعمق نقطة" يصلها خطر الفساد الاداري والمالي: لا يمكن التفكير في الاصلاح الاداري والفساد المالي من دون معرفة "القوانين الموضوعية" للاصلاح واستخدامها بشكل حاذق.

ان اهم مبدأ للادارة العلمية هو مبدأ "الالتزام" الدقيق بمتطلبات القوانين "الموضوعية" التي تعتمد المنطق الديناميكي في الحلول أي الانسجام مع الامكانات الواقعية ومرحلة التطور الاجتماعي ان هذا المبدأ لا ينسجم مطلقا مع "الذاتين واللامبرمجة والعفوية" اساس الفساد الاعظم.

من هنا يتحدد موضوع "قوة الدولة" الديمقراطية، والديمقراطية قوة عظمى، قوة موضوعية، "تاريخية" أي ان الطبيعة النوعية للوجود الاجتماعي هو الذي يحدد نوع "الوعي" عند الناس الذي يكشف عن "الجوهر الاجتماعي" للانسان، انها ضد الفوضى "اللين والتسامح" اللامحدود، انها الاساس الصلب للمجتمع المفتوح، لذا لا يمكن تنفيذ "الالتزام العلمي" الذي يعتمد الديمقراطية لبناء المجتمع السليم، من دون "قوة رادعة" واعية ضد المخربين بكل اشكالهم "المخرب الاداري والمالي والسياسي" أي يجب التاكيد على "دراسة المحتوى الفعلي للعمليات والقوانين والى رؤية كيف ينشط القانون، وكيف يظهر في الظروف الواقعية والى استخلاص "الاستنتاجات" الصائبة عند التطبيق واستغلالها لتطوير المجتمع".

ان أي قانون واية صيغة حتى اكثر الصيغ وضوحا، لا تكون نافعة الا اذا تفاعلت مع الحياة، ذلك ان الحياة وحدها هي التي تعطي "الواقعية" للصيغ القانونية، أي يجب ان تكون تلك الصيغ والقوانين نابعة من صراعات متناقضة للحياة "المعيشة" لكي تكون حازمة وواضحة الرؤية، ذلك يعني: ان تكون "الواقعية" والتحليل العلمي الواقعي للاوضاع هي "المعتمدة" في الاحصاء والابحاث الاجتماعية الواقعية أي تعتمد "التحليل العلمي" من مقارنة واستنتاج عملي ومقترحات. كل ذلك يعطي امكانية تجنب "الذاتية والتحليل الاعتباطي" في الامور كافة ومنها الامور الادارية، على ان تسند تلك القوانين قوة تنفيذ ومراقبة دقيقة لتشخيص المشوهين للحقيقة والواقع.

ان اعتماد "الواقعية" في الادارة يعني، الادارة تعتمد معطيات ومعلومات موثوق بها ومدعمة علميا من الواقع الداخلي، وبهذا يمكننا ان نعثر وفي الوقت المناسب على الاخطاء والعقبات التي تقف في طريق وصولنا الى الهدف المحدد وان نشخص العناصر المخربة والرديئة.

ان اهمية الابحاث الاجتماعية الواقعية"التي يقوم بها المختصون" لادارة المجتمع هي التي تساعد على كشف العمليات الاجتماعية بكل تعقيداتها وتنوعها وواقعيتها، وتعطي الاجهزة الادارية معلومات موثوق بها تسمح لها بتقييم فعالية هذا النظام للادارة او ذاك، وعند الضرورة تعبد الطريق الصائب لتغييرها بالانسجام مع العوامل والظواهر الجديدة، والاتجاهات المحددة، وان هذه الابحاث وكذلك الاحصاء تقدم معطيات لاستخلاص النتائج العامة ولدراسة القوانين الجديدة التي يمكن استخدامها لاتقان وتحسين نظام الادارة ثم ان الاختلاط المستمر "بمنظمات المجتمع" الديمقراطية والاعتماد على "احاسيس" الجماهير الشعبية هما شرط ملزم للادارة الواقعية الصائبة الفعالة للعمليات الاجتماعية التي تعتمد بصورة واعية قوانين التطور الاجتماعي، أي لا شيء يصلح الادارة الفاسدة غير "الوعي العلمي" الذي يحدد اتجاه التطور الاجتماعي ويستخلص الاهداف الملموسة التي تتوافق مع القوانين الموضوعية ومتطلبات التقدم الاجتماعي الذي يناضل الشعب العراقي من اجل تحقيقها.

ان عملية الاصلاح الاداري تفترض بشكل "ملزم" وضع هدف محدد واعتماد "كوادر" متخصصة مخلصة نقية، وتحديد موارد مالية ضرورية لتحقيق ذلك الاصلاح، لكي يتمكن المسؤولون من القيام بمهام "الادارة الكبرى" منها ضمان اقصى الفعالية وعقلانية الاستفادة من الموارد البشرية والمالية، لا يمكن تنفيذ ذلك قبل الاصلاح الاداري العلمي والفساد المالي الرهيب، يقع كل خطوات ذلك الاصلاح تحت مبدأ "الفعالية والتوثيق" وهذه لا تتم الا بجهود "كوادر" متخصصة دقيقة الرؤية العلمية لتفاعل الحوادث والامور، أي القيام بحساب دقيق وحريص للمال والحفاظ عليه لانه مال الشعب وتنظيم الرقابة الفاعلة والمحاسبة الدقيقة، أي رقابة ومحاسبة "صارمتين" لاستغلاله للمنفعة العامة.

الفساد المالي:

هنا مخبأ "الشيطان الرجيم" وكحقيقة بديهية ان المال هو شريان حياة الدولة الاكبر وعصبها الاساس الذي يحفظ توازنها وهيبتها واستمرارها في الوجود، قوية فعالة نشطة، لذلك يستهدف المخربون هذا العصب بضراوة ووحشية دامية، لكي يختصروا زمن تخريب اركان الدولة واسسها وتحطيم مفاصلها وكل تكويناتها، وصور هذا الفساد الذي استشرى وتكون في العصر الدكتاتوري المقبور، لا يمكن حصرها برقم لتعدد اساليبها الشيطانية وسرطانية انتشارها ونموها الرهيب بكل مفاصل واجهزة الدولة من اصغر مكتب الى اعقد اجهزة الدولة، وقد ساعد على ذلك الانتشار "الفساد الاداري" الذي سمح بتغلغل العناصر المعادية للحكم الوطني الشرعي ولغيرهم من الطفيليين والمشبوهين الفاقدين للحس الاجتماعي والكرامة الانسانية الى جسم الدولة بلا حساب.

ومن سلوك "اولئك الشياطين" للفساد المالي:

١, تعيين اشخاص "غير مختصين" في وظائف تحتاج الاختصاص الدقيق مثل اقسام الحسابات وبغياب "عناصر الرقابة" ينشط هؤلاء "بالتجاوز" على التعليمات المالية والحسابية.

٢, الاجتهاد الخاطئ الذي يقوم به هؤلاء "غير المختصين" بتغيير نصوص التعليمات الحسابية المرسلة من الجهات العليا.

٣, عدم ضبط "فقرات العقود" المبرمة مع "المقاولين" مما يشكل ضعفاً في تنفيذ بنود العقد.

٤, شراء مواد"هزيلة" وغير متقنة وقصيرة العمر "كالبضائع الصينية" باسعار عالية ويشكل هذا الموضوع اوسع ابواب الفساد المالي وكذلك الاداري، اضافة الى استيراد مواد غير "مطابقة" للمواصفات المثبتة في العقود المبرمة مع الشركات.

٥, قام بعض "مدراء" الحسابات، بصرف مبالغ لشراء بعض المواد من دون ان يستحصلوا أي موافقة صرف، اضافة الى عدم التنفيذ بعمليات الصرف بخصوص عمليات "الموازنة" من قبل المسؤولين.

٦, التطرف "الشديد" في تاثيث مكاتب المديرين والمديرين العامين وحشد مكاتبهم باجهزة زائدة، او لا تستعمل ابدا، لان استعمالها يحتاج الى دراية تكنولوجية حديثة "كالكمبيوترات".

٧, بيع "مواد مخزونة" في المخازن الحكومية في السوق السوداء من دون استحصال الموافقات ومن ثم شراء نفس المواد "بسعر اقل" من مناشئ رديئة.

٨, اخراج مواد من المخازن "؟" من دون استحصال الموافقة على ذلك ثم "تختفي" اضافة الى بيع مواد تابعة للدولة من دون شطبها.

٩, تعيين موظفين "فساد اداري ومالي" لا وجود لهم. واستحصال رواتبهم من قبل بعض المسؤولين.

١٠, استيراد مواد سريعة "التلف" من دون توافر المخزن الملائمة لطبيعتها مما يؤدي الى اتلافها.

١١, الايفادات؟ ايفاد "مجموعة" من الاشخاص من غير "الاختصاص لمعالجة حالة خاصة، علما بان تلك الحالة لا تحتاج غير شخص مختص واحد. اضافة الى الايفادات المتكررة بالحاح لا لغرض "الخبرة" او "التدريب" او أي شيء آخر وصرف المبالغ الطائلة لها.

١٢, عدم وجود نظام موحد للرواتب في دوائر الدولة.

هذا ملخص ما افاد به "مدقق مكتب المفتش العام" الى وزارة التربية السيد صالح نعمة حمادي ومديرة الشعبة القانونية الست جميلة زيدان خلف مشكورين.

وهناك صعوبة لا يمكن تذليلها في الحصول على معلومات الفساد الاداري والمالي في وزارات الدولة لعدم توافر المعلومات المدعمة بالحقائق الاحصائية والدراسات الميدانية الموثقة اضافة الى ان منظمات الحكومة وتكويناتها الادارية، لا تتمكن وحدها من دون التعاون مع منظمات الشعب الديمقراطية.

قراءة في كتاب

الاعتراف الأخير أو حقيقة البرنامج النووي العراقي

أحمد الحلي

بين أيدينا كتاب مهم بعنوان (الاعتراف الأخير / حقيقة البرنامج النووي العراقي) وهو لمؤلفيه د. جعفر ضياء جعفر و د. نعمان النعيمي ، وقد صدر أخيراً عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت للعام ٢٠٠٥ ، حيث يروي المؤلفان الخبيران قصة البرنامج النووي العراقي من ألفه إلى يائه (من وجهتي نظريهما) بوصفهما المعنيين العلميين المباشرين بهذا البرنامج ولفترة طويلة وشهدا بأم اعينهما ما جرى من وقائع وأحداث ، يقول المؤلفان في بداية الكتاب ؛ "رأينا من واجبنا تسجيل الحقيقة كما نعرفها ، ولا سيما في مجال التسلح النووي ، فقد كنا على مدى تسعة أعوام نطوي الليل بالنهار مع مجموعة طيبة من العلماء والمهندسين والفنيين العراقيين ، نسعى لإنجاز برنامج نووي عراقي بجهد وطني خالص ، ثم قضينا أربعة عشر عاماً أخرى نتصارع مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية .."

ومنذ البداية ، يحاول المؤلفان أن يرسما لنفسيهما أنهما ينطلقان في تصوراتهما لبناء جهد نووي في العراق ، من موقف وطني بحت لا علاقة له بالسياسات المرسومة من قبل الدولة ويحاولان ان ينأيا بنفسيهما بعيداً عن مدى ارتباطهما بأجهزة الدولة ومخططاتها بشأن التسلح النووي ، وبداية ، نود أن ننبه القارئ الكريم إلى أن الكتاب مؤلف على طريقة سرد كل عالم لمجريات القصة كما يراها هو وبالتتابع الزمني المعتاد ..

يتذمر المؤلفان من إدخال صدام لصهره وربيبه حسين كامل في هذا المشروع في الفترة الأخيرة ، ويقولان بصريح العبارة " لو افترضنا ان صدام كان جاداً في مسعاه للنهوض بالعراق حسب إمكانات بلادنا الفنية بما تحت الأرض وفوقها ، لما أطلق يد حسين كامل للتسلط المطلق على مقدرات التصنيع والصناعة وعلى برامج العلم والتكنولوجيا في العراق ، ويريان أنه لو كان صدام يدرك المعاني الاستراتيجية لامتلاك العراق للتكنولوجيا النووية ، لما سلك الدروب التي أدت إلى خراب العراق .

في الفصل الأول وتحت عنوان (البدايات) ، يروي د. ضياء جعفر جانباً من وقائع الحياة التي تخصه بوصفه كان ابنا لأحد الوزراء في العهد الملكي وهو الدكتور ضياء جعفر الذي كان يشغل منصب وزير الإعمار العراقي آنذاك ، حيث يروي لنا الواقعة الدالة التالية :

" في عام ١٩٥٦ افتتح الملك فيصل الثاني معهد تدريب حلف بغداد على الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بحضور رئيس مؤسسة هارول لأبحاث الطاقة الذرية البريطانية العالم الفيزيائي السير جون دوغلاس كوكروفت الحائز على جائزة نوبل في الفيزياء لعام ١٩٥١ ، وفي مساء افتتاح المعهد المذكور ، أقام والدي (الدكتور ضياء جعفر) حفل عشاء في دارنا على شرف العالم البريطاني، وكان عمري وقتها ثلاث عشرة سنة ، وبعد ان سلمت على المدعوين قدمني والدي إلى الضيف العالم فسألني مداعباً ؛

-ماذا تريد ان تفعل عندما تكبر يا جعفر ؟

فأجبته ببراءة الصبيان بما يناسب اختصاصه ؛

-أريد ان اصنع قنبلة ذرية .

في الفصل الثاني وتحت عنوان " خلف القضبان " يروي لنا الدكتور جعفر عملية اعتقال زميلهما د. حسين الشهرستاني الذي كان بمرتبة مستشار بدرجة مدير عام في مشروع الطاقة الذرية " خلال عام ١٩٧٩ كان مقر (همام عبد الخالق) في بناية صغيرة ضمن موقع التويثة ، وكنت أشاركه المبنى إضافة إلى مكتبه ومكتب حسين الشهرستاني ، وكنت أتولى الشؤون الفنية لمشروع ١٧ تموز مع الجانب الفرنسي ، بينما كان الشهرستاني يتولى مشروع ٣٠ تموز مع الجانب الإيطالي ، وفي ٤ كانون الأول ١٩٧٩ ، كنت جالساً في غرفة مع همام نناقش شؤون العمل كعادتنا كل يوم ورن جرس الهاتف فرد همام على المتكلم وفهمت من محتوى الحديث والوجوم الذي أصابه ان أمراً غير حميد ينتظرنا ، وحال إغلاقه الهاتف طلب مني ان اذهب واجلس في غرفة الشهرستاني وخرج مسرعاً ثم عاد بعد فترة قصيرة مصطحباً معه خالد إبراهيم سعيد وشاركانا الجلوس في الغرفة ، وفجأة دخل النقيب جار الله حاجم وهو ضابط الأمن العام المقيم في التويثة ومسؤول امني عن شؤون الطاقة الذرية ، وبعد ان أدى التحية العسكرية طلب متجهماً من حسين الشهرستاني ان يرافقه إلى خارج المبنى مما يعني انه معتقل ، وكان وقع كلامه علينا كالصاعقة ، ولكن بدا لي ان همام وخالد كانا على علم بالأمر فلم تكن مفاجأتهما بالحدث كمفاجأتي والشهرستاني ، ونظرت من شباك الغرفة لأرى زميلي جالساً بين عنصري امن في المقعد الخلفي من سيارة تحمل رقماً مدنياً وانطلقت بهم بسرعة خارج موقع التويثة ، وكانت تلك آخر مرة أرى فيها الشهرستاني لغاية كتابة هذه السطور "

ويعزو د. جعفر سبب اعتقال الشهرستاني إلى انه " كان متمسكاً بشعائر الطائفة الشيعية ومتديناً ، فلا بد ان يكون ذلك قد جعله تحت الشبهة في انتمائه لحزب الدعوة أو في اقل تقدير دعمه لذلك الحزب ، مع إنني استبعد ذلك تماماً ولم اسمع منه أبداً ما يثير الشك في ذلك " ويضيف؛ " غير إنني لمست ان (همام عبد الخالق) انه كان يساوره ظن بأن حسين الشهرستاني ينتمي إلى ذلك الحزب ، وقد يكون احد أقطاب قيادته لما يتمتع به من امكانات علمية ولما يحمله من شهادة عليا ولكونه متزوجاً من كندية مسلمة متزمتة. ويبين لنا د. جعفر انه " وبعد أربعة أيام فقط من اختفاء زميلي الشهرستاني في أقبية الأمن العامة ، تجرأت فبعثت برسالة إلى صدام ذاته راجياً الإفراج عن الشهرستاني وموضحاً ان اختفاءه سيؤثر سلباً على برامج الطاقة الذرية العراقية ".

ويتطرق د. جعفر إلى تخبط القيادة السياسية بشأن قيادة لجنة الطاقة الذرية، فنراه يقول : " واستناداً إلى قرار اتخذه صدام حسين عام ١٩٧٤ عندما كان نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة ، بأن يكون رئيس اللجنة هو ذاته نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ، أصبح رئيس اللجنة حكماً هو عزت إبراهيم الدوري الذي أصبح نائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة منذ تموز ١٩٧٩ ، عندما اعتلى صدام حسين جميع المناصب الأولى الرسمية والحزبية . غير ان عزت إبراهيم الدوري لم يكن يهتم ببرامج الطاقة الذرية سواء الاعتيادية منها أو تلك المتفرعة من البرنامج النووي الوطني ، وكان نائب رئيس اللجنة يعلمه بتطورات البرنامج أولاً بأول ، غير ان المتابعة الحثيثة والقرارات الأساسية كانت تصدر من صدام حسين ومن خلال سكرتيره الشخصي حامد يوسف حمادي .

ويروي د. نعمان النعيمي في الصفحة ٧٤ ، كيف أن صدام قال للدكتور جعفر في قصر الرضوانية ؛ " لو أنتجت القنبلة النووية سأصنع لك تمثالاً شخصياً من ذهب " .

وفي ص ١٦٢ ، يتكلم الدكتور جعفر عن بعض الأساليب التي اتبعوها لإخفاء الوثائق الخاصة بالبرنامج النووي ، فيقول انه في أثناء شهر أيار ١٩٩١ ، تم حرق الوثائق التالفة المتروكة في مبنى موقع التويثة ، وفي (٣-٦) حزيران من العام ذاته قررنا وضع جميع وثائق البرنامج داخل عربة قطار في المحطة العالمية للسكك الحديد في جانب الكرخ وتم غلق باب العربة لحاماً وتركت في المحطة لترتبط بقطارات العراق المغادرة إلى البصرة أو الموصل ، واستمرت العربة تنتقل ذهاباً وإياباً بين هذه المواقع ، واحتوت على نحو ١٠ آلاف وثيقة ومخطط وخارطة تصميم وتصنيع ، كما تضمنت سبعة صناديق مقفلة تحتوي المزيد من الوثائق والمخططات نقلت من مخبئها في ثانوية الصناعة في الطارمية لإخفائها عن الأنظار مع موجودات هذه الغرفة ، وأوصينا إدارة السكك بعدم إعطائها العربة احتراماً أو اهتماماً غير اعتيادي لكي لا تجلب الانتباه إلى محتوياتها " .

وفي الفصل السابع والذي يتعرض فيه الكاتبان إلى مسألة (هروب حسين كامل وتبعاته) ، يذكر د. نعمان كيف أن صدام استدعاهم إلى اجتماع في إحدى المزارع ؛ " وبعد أن خضعنا إلى تفتيش أمني شامل ودقيق ، بعد أن أودعنا جميع حاجياتنا الخاصة داخل دواليب خاصة ، دخلنا الصالة فجلسنا على الكرسي قبالة خشبة مسرح قديمة لا تليق أن تكون مسرحاً في حي فقير من أحياء بغداد .

وبعد عشر دقائق دخل صدام واعتلى كرسياً على خشبة المسرح وابتدأ حديثه معنا والذي استغرق نحو الساعة قال " جمعتكم لاعتذر إليكم مرتين ؛ مرة كوني قد عينت حسين كامل مشرفاً عليكم ، ومرة ثانية كونه صهري ومحسوباً على عائلتي " ، ثم كرر قوله هذا ثلاث مرات خلال لقائه بنا ، ومن جملة ما قاله عن حسين كامل أن ذلك الشخص كان مغروراً أو مصاباً بداء العظمة ، وأن العملية التي أجريت له لانتزاع ورم من دماغه قد أثرت سلباً على تصرفاته " .

يصور الكاتب حالتهما أثناء عمليات الاستجواب الكثيرة والمستمرة التي كان العلماء والمهندسون العراقيون يتعرضون لها سواء على يد أعضاء لجان التفتيش الدولية والأساليب القاسية والمهينة أحياناً التي كانوا يتعرضون لها سواء على يد أعضاء اللجان الأجانب أو على يد رجال المخابرات العراقية : " وكنا إضافة إلى تلك الإهانة ، واقعين في رعب مستمر من رجال المخابرات العراقية الذين كانوا يشاركوننا لقاء المفتشين ! لا لكي يعينونا على التعامل مع المفتشين بالمثل ، بل لكي يراقبوا تحركاتنا وإجاباتنا للمفتشين وليراقبوا تعاملنا بعضنا مع بعض ، والويل لمن يزل ويرفع صوته أمام المفتش الدولي فسيتحمل تبعات أي مشكلة يثيرها المفتشون " .

غير أن هذا الأمر ينطوي على شيء من عدم الدقة ومجافاة الحقيقة ، فلو لم يكن المؤلفان " اللذان يحاولان أن يطرحا نفسيهما كوطنيين محض " منضويين بصورة تامة ضمن توجهات النظام لصنع أسلحة نووية ولو شعرا بأن لدى النظام أدنى تشكيك بمدى ولائهما له لأمكن لهما ومنذ أمد بعيد الهرب من العراق ، ويمكننا أن نتلمس عدم الدقة في موضع آخر من الكتاب ، حيث يرد في ص ٢٠٨ كلامهما عن المعاناة التي كان يتعرض لها العراقيون في أعقاب فرض الحصار الاقتصادي فنراهما يقولان " وبعد أن أمضينا نوعاً من بحبوحة العيش مع غيرنا من العراقيين قبل الحصار اللعين ، أصبحنا الآن كغيرنا نملأ بطوننا بغذاء البطاقة التموينية السيئ والذي أصاب أمعاءنا بأمراض ما كنا نعرفها ونشكو من أمراض لا نجد من يشخصها ويعالجها ، ولا نجد من الدواء إلا ما تستورده لنا الدولة من أرخص وأدنى أنواع الأدوية في العالم " .

ولا ندري هل هو نوع من الضحك على الذقون أو محاولة ذر الرماد في العيون هذا الذي دفع بالكاتبين (الرصينين) للحديث على ذات الشاكلة التي تحدث بها ذات مرة عدي صدام حسين حين ظهر على شاشة التلفزيون وأخذ يشرح معاناة عائلته على الملأ من شحة وسوء مواد البطاقة التموينية والصعوبة التي كانت تلاقيها العائلة (المالكة) في تسديد (مبالغ) البطاقة التموينية إلى الوكيل .... الخ

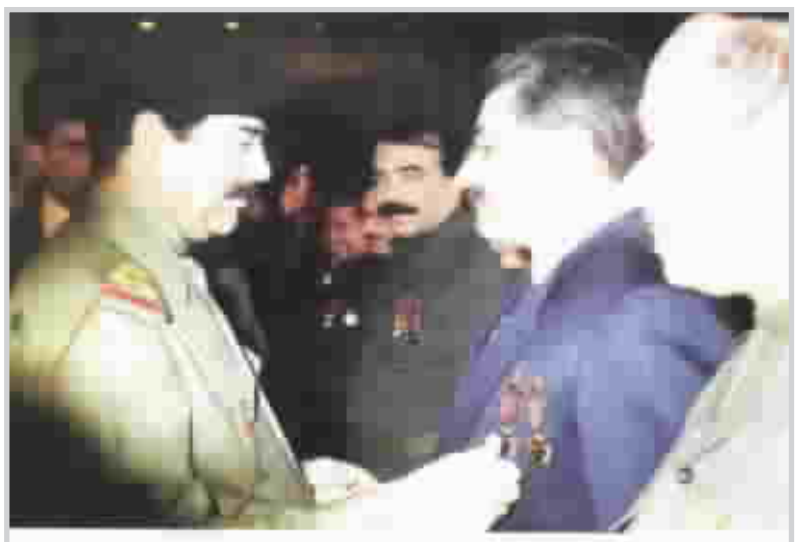
د. جعفر ضياء جعفر يتسلم بوطي شجاعة من صدام حسين (١٩٩٢)